

استخدام النحاة لمصطلحاتهم غير القياسية في رفضهم بعض القراءات القرآنية د. أبوشعفة محمّد العصلب

المُقَدِّمَة:

في نحونا العربي استخدم النحاة مصطلحات معيّنة مثل القلّة والضعف والخطأ واللحن والزّداء والشّدوذ والنُدرة وغيرها، وهناك أساليب معيّنة قصرها على الشّعْر وأطلقوا عليها مصطلح (الضرائر الشّعريّة)، وهناك أساليب أخرى قد اختلفوا في إجازتها ومنعها، ونحن سنقدم دراسة موجزة لهذه الأساليب والمصطلحات، مع مراعاتنا أن يتوقّر السّماع في كل شاهد وأمثلة نسوقها حول هذه الأمور، وهو السّماع والرّواية التي لا خلل فيها، والتي وردت في لهجة عربية نقلها النحاة وأسندوها إلى بيئة لغوية معيّنة، أو في قراءة قرآنية منقولة بالسند الصحيح، فلماذا أباح النحاة لأنفسهم اختراع أساليب قياسية لم ترد عن العرب ولا وثّقها الاستعمال؟ فضلاً عن صناعتهم للشواهد والأمثلة، ممّا دفع سيبويه إلى أن يوضح في غير ما موضع من كتابه لرفض النحاة لأساليب لم ترد عن العرب، حيث قال:

"ونقول مررت برجلٍ أسدٍ شدّةً وجراً، وإنّما تريد مثل الأسد، وهذا ضعيف قبيح؛ لأنّه اسم لم يجعل صفة، وإنّما قاله النحويون"⁽¹⁾.
ويقول في نص آخر: "وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنّما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه"⁽²⁾.

الشّدوذ:

1 - الكتاب، لسبويه، عمرو بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ج1/334.

2 - المصدر السابق، ج2/364.

(أَيُّ) الدالة على الموصول، معربة عند النحاة إلا إذا حذف صدر صلتها وهي مضافة، فتكون مبنية على الضم عند أغلبية النحاة.

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾⁽¹⁾.
قرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهزاء ويعقوب بإعراب (أَيُّ) الموصولة المضافة والمحذوف صدر صلتها (أَيُّهُمْ)⁽²⁾، وقد نسب سيبويه هذه القراءة في كتابه إلى أهل الكوفة دون تحديد، وقد ذكر محقق الكتاب عبد السلام هارون، إن هذه القراءة لعاصم وحمزة والكسائي، دونما سنداً أو دليل⁽³⁾.

وهذه القراءة نسبها الرضي⁽⁴⁾ والأنباري إلى الشذوذ، واعتمد ابن الأنباري في الحكم على هذه القراءة بالشذوذ، وكذلك ما جاء على منوالها من كلام العرب، وعلى صحة بنائها على الضم في هذه الحالة بقوله: والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان بن علة بن مرة وهو أحد من تؤخذ اللغة عنه من العرب أنه أنشد من [المتقارب]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ⁽⁵⁾

برفع (أَيُّهُمْ) فدلّ على أنّها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها⁽⁶⁾.

1 - سورة مريم، الآية (69).

2 - ينظر: الكشاف، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد الصادق القماوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، 1972م، ج2/520، شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط1، ص 134.

3 - ينظر: الكتاب، ج2/399.

4 - ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الأسترابادي، تصحيح: عبد الرحمن خليفة، مطبعة محمد علي صبيح، 1926م، ج3/61.

5 - مجهول القائل، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، 1998م، ج8/291.

6 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ، 1987م، ج2/704.

فاين الأنباري كما نرى يعتمد على شاهد شعري واحد لإثبات ضم (أي) حال إضافتها وحذف صدر صلتها، فهو استدلال ناقص. فبناء (أي) على الضم في هذه الحالة ثابت بالقرآن الكريم، وهو ما أغفله ابن الأنباري في الاستشهاد والاحتجاج به، وهو أشد توثيقاً من بيت غسان هذا. وجاء عن الجرمي أنه قال: "خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول لآخرين أيهم قائم بالضم"⁽¹⁾، وهذا نقل لسماع كثير ورد عن العرب.

وأن هذا الشاهد الذي رواه بضم (أي) قد روي أيضاً بجر (أي) إعراباً، ممّا يجعل روايته للبيت بالضم ناقصة، ويدحض ما ذهب إليه عن وصف القراءة وما جاء على منوالها من كلام العرب بالشذوذ⁽²⁾.

وقد وصف سيبويه قراءة أهل الكوفة بأنها عربية جيدة، وإن كان حديثه عن (أي) في هذه الحالة اضطراب وتناقض ظاهران⁽³⁾ في (أي) الموصولة عندما تضاف ويحذف صدر صلتها، واختلفت اللهجات في إعرابها وبنائها:

1- فمن العرب من يبننها على الضم ويلزمها هذه الحركة دائماً، وإن كانت في موضع جر أو نصب.

2- ومن العرب من يعربها إعراب الأسماء غير المبنية، فيرفعها في موضع الرفع، وينصبها إذا كان الأسلوب يستدعي نصبها، ويجرها إذا كانت في موضع جرّ.

1 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن محمد الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ص 77، البحر المحيط، لأبي حيان، محمد بن يوسف، تصحيح: محمد بن شقرون، طبعة السعادة، ط1، 1328 هـ، ج6/208، 209.

2 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1974، ج1/153.

3 - ينظر: الكتاب، ج1/ص398-404.

وَأَنَّ النحاة قد اعترفوا بصحة إحدى هذه اللهجات فجعلوها للقياس المطّرد، ورفضوا الثانية فوضعوا ما جاء على منوالها من الشواهد بالشذوذ والخروج عن القاعدة مع ثبوتها في قراءة القرآن الكريم، وفي النقل والرواية عن العرب.

القَلَّة:

جاء في المؤلفات النحوية: إنّه إذا كان مرفوع فعل الطلب مخاطباً استغني عن اللام بصيغة (أفعل) غالباً نحو: قُمْ واقْعُد، وتجب اللام إن انتقت الفاعلية نحو: لتعن بحاجتي، أو الخطاب نحو: ليقم زيد، أو كلاهما نحو: ليعن زيد بحاجتي، أمّا إذا كان فعل الطلب دالاً على المتكلم مفرداً أو جماعة، فإنّ دخول اللام هنا قليل، كما أنّ دخولها في فعل الفاعل المخاطب أقلّ في هذه الحالة.⁽¹⁾ وهذه الأساليب الموصوفة بالقلة من قبل النحاة، قد وردت في القرآن الكريم، وفي قراءاته

وفي حديث الرسول - ﷺ - وفي الشعر العربي.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾⁽²⁾، الفعل (نحمل) دال على الطلب، ولم تُقرأ هذه الآية من قبل القرّاء السبعة إلاّ بهذا الوجه، وجاء في الحديث: ((فَلَأُصَلِّ لَكُمْ))⁽³⁾.

فقد عبّ ابن مالك على هذا الحديث بقوله: "وأمر المتكلم نفسه بفعلٍ مقرونٍ باللام فصيح قليل في الاستعمال"⁽⁴⁾.

¹ - ينظر: شرح الرضي على كتفية ابن الحاجب، ج4/ص84، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1/ص224.

² - سورة العنكبوت، الآية (12).

³ - ينظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال، تأليف: أبو الحسن علي بن خلف عن الملك بن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ج2/44، باب الصلاة، رقم (8).

⁴ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ص 187.

ولا ندري كيف تجتمع الفصاحة مع القلة، إلا إذا كان المقصود نفي الركافة عن لغة الرسول - ﷺ - والذوق اللغوي.

لا يستساغ أن يأمر المخاطب نفسه إلا مع وجود هذه اللام، ومن الطبيعي والمألوف أن يقول أحدنا: لأذهب أو لأقرأ.

قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾⁽¹⁾، قرأ الرسول الكريم - ﷺ - وجمع من الصحابة منهم عثمان وأبي وأنس بن مالك وغيرهم: (فَلْتَفْرَحُوا) بإسناد فعل الطلب إلى جماعة المخاطبين وبلاد الأمر⁽²⁾.

وهذه القراءة قد وُصفت بالشذوذ مع إسنادها للرسول المؤتمن على الوحي⁽³⁾، مع أن هذه القراءة منقولة عن قراء مجيدين، منهم الصحابة، والحسن البصري أحد أساتذة أبي عمرو بن العلاء في هذه القراءة.

وإذا كان النحاة لا يجيزون الاستشهاد بالحديث النبوي في معظمهم، لروايته بالمعنى ومشاركة الأعاجم في نقله، وإذا كانوا يرون في الشواهد الشعرية أنها قد جاءت وفقاً للضرورة الشعرية، أو إنها مجهولة القائل، فماذا يمكنهم أن يقولوا حول مجيء هذا الأسلوب في القرآن الكريم وقراءاته الموثقة؟ لا شيء إلا أن يصفوا القراءة بالشذوذ، كما فعل الكسائي بدعوى أنها قليلة الاستعمال.

قال ابن يعيش: متى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة، فإنها تُرد إليه في التنثية، لا يكون إلا كذلك، و إذا لم ترجع في الإضافة لم ترجع في التنثية، (كأب وأخ)، تقول: (أخوان وأبوان)؛ لأنك تقول في الإضافة (أبوك وأخوك) فترى اللام رجعت في الإضافة، رددتها في التنثية، وذلك لأننا رأينا في التنثية قد تُرد الذاهب

1 - سورة يونس، الآية (58).

2 - ينظر: النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري، تصحيح: محمد علي الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، ص 333.

3 - ينظر: المصدر نفسه.

الذي لا يعود في الإضافة، كقولك في (يد)، (يدان) وأنت تقول في إضافتها (يدك)، فلما قويت في التثنية على ردِّ ما لم تردّه في الإضافة صارت أقوى من الإضافة، وحملت (يَدَيَانِ) على القلّة والشذوذ وجعلت من قبيل الضرورة الشعرية⁽¹⁾.

الضَّغْف:

ورد عند النحاة أنّ الفعل يُوحَّد مع فاعله المؤخَّر عنه سواء أكان الفاعل مفرداً أم مثنيّ أم جمعاً، وقد نُسب إلى عدة قبائل عربية ترجع كلها إلى أصول يمانية هي: طيء وأزد شنوءة وبنو الحارث بن كعب، أنّها قد خالفت هذا الأصل أو هذه القاعدة، فألحقت بالفعل ضمائر تدل على المثني إذا كان فاعله مثني وعلى الجمع إذا كان فاعله جمعاً، والفاعل واقع بعد فعله غير متقدم عليه⁽²⁾.

وقد جاء القرآن الكريم موثقاً لهذه اللهجة ومؤيداً لاستعمالها، قال تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾، حيث قرأ طلحة بن مصرف: (قد أفلحوا المؤمنون)، وجاء في البحر المحيط: (قال عيسى بن عمر سمعت طلحة بن مصرف يقرأ: (قد أفلحوا المؤمنون) فقلت له: أتلقن؟ فقال: نعم، كما لحن أصحابي ... يعني أنّه يرجع في القراءة إلى ما روي وليس يلحن لأنّه على لغة (أكلوني البراغيث)⁽⁶⁾.

وقد جاءت شواهد شعرية عديدة وفق هذه اللهجة، كقول الشاعر من [الوافر]:

1 - ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج7/449.

2 - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2/365.

3 - سورة المائدة، الآية (71).

4 - سورة الأنبياء، الآية (3).

5 - سورة المؤمنون، الآية (1).

6 - ينظر: البحر المحيط، ج8/395، 396، الكشاف، ج3/25.

سَقَوْنِي النَّسَاءَ ثُمَّ تَكْفُونِي * * عَدَاةُ اللَّهِ مِنْ كَذَبٍ وَزُورٍ⁽¹⁾

وقد أورد النحاة هذا البيت بنصب لفظة (عداة) على الذم، وبرفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف⁽²⁾.

وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي وُجِدَتْ أثناء عصور الاحتجاج والاستشهاد، وقد ظلت هذه اللهجة حيّة على ألسنة الشعراء المحدثين أو المولدين الذين لم يوجدوا في عصور الاحتجاج، ممّا يؤكد شيوع هذه اللهجة في الاستعمال.

وقد نظر النحاة إلى هذه اللهجة نظرة غريبة، وفصلوا بين ورودها في كلام العرب وبين ورودها في القرآن الكريم وقراءاته، فالنحاة ينزعون إلى تأويل الشواهد الشعرية الواردة وفق هذه اللهجة بقولهم: إنَّ ما لحق بالأفعال من ضمائر تدل على المثني والجمع مع وجود الفاعل مؤخراً ليست بضمائر دالة على المثني والجمع، إنّما هي أحرف وعلامات دلّوا بها على التثنية والجمع، كما هو الحال في تاء التانيث في قولنا: قامت هند، وهذه الأحرف والعلامات لا تعرب هنا على الفاعلية، وهو تأويل بيّن ظاهر الافتعال، ويقولون عند ورود هذه اللهجة في القرآن الكريم، إنّما هي لهجة ضعيفة لا ينبغي حمل أسلوب القرآن الكريم على اللهجات الضعيفة، وإنّما يحمل على اللغات الفصيحة، وقد سعى النحاة لنفي الضعف على لغة القرآن، فأولوا هذه الآيات بوجوه عديدة أوصلها ابن هشام إلى عدة أوجه كلها مبنية على الافتعال⁽³⁾، وهذه الآيات القرآنية قد جاءت وفق هذه اللهجة التي هي

1 - ديوان عروة بن الورد والسموأل، دار بيروت للطباعة والنشر، 1980م، ص45، 47.

2 - ينظر: الكتاب، لسبيويه، ج2/70، 71.

3 - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2/336، معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م، 1/136، ج2/127، 128.

لغة فاشية لبعض العرب، وكثيرة في كلامهم وأشعارهم، كما قرر ابن يعيش شارح المفصل⁽¹⁾.

إنّ هذه اللهجة ثابتة بإسنادها إلى العرب ونزول القرآن الكريم ومجيء قراءته مراعاةً لها، ولا معنى لتفاوت حكم هؤلاء النحاة عليها، فإراها سيئويه قليلة، ويحكم عليها الرضيّ بالجواز وعدم المنع⁽²⁾، وضعيفة حال ورودها في القرآن الكريم عند ابن الحاجب والمرادي وابن هشام، والأغرب من ذلك كلّهُ أن يعترف النحاة بهذه اللهجة ثم يعمدوا إلى تأويل الأساليب الواردة على منوالها.

وفي قراءة القرآن الكريم استدل بقوله تعالى: ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾⁽³⁾، قرأ عاصم وحمزة: (لا يُرَى) بالياء المضمومة، على ما لم يسم فاعله (إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ) برفع النون، وبعضهم قرأ: (لَا تُرَى) بالتاء، ونصب النون (مَسَاكِنُهُمْ) ومن ضم التاء فعلى ما لم يسم فاعله، ومن فتح التاء فعلى الخطاب والمعنيان متقاربان⁽⁴⁾. ولقد قال ابن مالك في هذه القراءة: (لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ) أنّ تاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء فعلت، فكما قيل: قَامَتْ هُنْدُ، وَالنَّارُ اضْطَرَمَّتْ، بلزوم التأنيث في اللغة المشهورة، كذلك يقال: تَقُومُ هُنْدُ، وَالنَّارُ تَضْطَرِمُ، وكما ضعف القراءة في قوله تعالى: ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾⁽⁵⁾.

وقد سبقه ابن جنّي إلى تضعيف هذه القراءة فقال: «أَمَّا تُرَى بالتاء ورفع المساكن، فضعيف في العربية ، والشعرُ أولى بجوازه من القرآن، وذلك أنّه من

1 - ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ج3/87.

2 - ينظر: المصدر نفسه.

3 - سورة الأحقاف، الآية (25).

4 - ينظر: التبيان في تفسير القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، ج271/9.

5 - ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، تأليف: أ. خالد سعد محمد شعبان، تحقيق: د. أحمد محمد كشك، عميد كلية دار العلوم، مكتبة الآداب، ط1، ص75.

مواضع العموم في التنكير، فكأنه في المعنى: لا يُرى شيء إلا مساكنهم، و إذا كان المعنى هذا كان التنكير لإرادته هو الكلام⁽¹⁾.
حيث إن ابن مالك لا يتعجل في تخطئة القراءة، وإنما يعلق نقده للقراءة على مدى معرفة نسبتها إلى من عزيت إليه⁽²⁾.

النُدرة:

يجب عند النحاة حذف ألف (ما) الدالة على الاستفهام إذا باشرها حرف جرّ، وإبقاء الفتحة دالة على الألف المحذوفة.
وقد ورد ما منعه النحاة في القراءة القرآنية وفي الشعر العربي، وقد اختلفت نظرتهم إلى مجيء الألف بعد (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جرّ مباشر لها في القراءة وفي أشعار العرب؟ فقالوا: إن مجيء هذا الأسلوب في القراءة نادر؛ لأنه لا يجوز حمل القراءة على الوجه الضعيف، وإن مجيئه في الشعر من قبيل الضرورة الشعرية؛ لأن هذه الألف قد جاءت للترقة بين وظيفتين نحويتين تدل عليهما (ما)، هما: الاستفهام والموصولية، فإذا أثبتت الألف في (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جرّ، لم يستطع المخاطب التفرقة بين هاتين الدالتين أو الوظيفتين اللذين تؤديهما (ما)⁽³⁾.

ونحن نرى أنّ هذا التأويل قد يجانبه الصواب، فالدلالة الكتابية لا تكفي للفرق بين هاتين الدالتين، خاصة في الكلام الذي يعتمد على الصوت والسمع، كما أنّ لكل أسلوب دلالاته الخاصة التي يدل عليها هذا الأسلوب أو ذلك، وبما يحويه من

1 - المحتسب في شواذ القراءات، تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م، ج2/266.

2 - ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، ص 75، 76.

3 - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 199.

قرائن لعلّ من أهمها الموقعية، ف (ما) الدالة على الاستفهام تقع غالباً في صدر الأسلوب وفي بدايته، وأمّا الموصولية فتقع في ثنايا التركيب. قال تعالى: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ»⁽¹⁾، قرأ هذه الآية عيسى بن عمر وعكرمة (عمًا) بإثبات الألف⁽²⁾.

قال حسان بن ثابت من [الوافر]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لئِيمٌ * * كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ⁽³⁾

ويظهر لنا من نقل النحاة أنّ العرب في (ما) الاستفهامية عدة لهجات:

- 1- عدم حذف ألفها في حالة خلوّها من حرفٍ مباشرٍ لها.
- 2- حذف ألفها ولم يباشرها حرف جرّ في لهجة بعض كنانة، وروى الكسائي عنهم أنّهم يقولون: معندك؟ مصنعت؟ أي: ما عندك؟ وما صنعت؟⁽⁴⁾
- 3- حذف ألفها إذا اتصل بها حرف جرّ مباشر لها.
- 4- عدم حذف ألفها إذا اتصل بها حرف جرّ مباشر لها.
- 5- حذف ألفها وتسكين ميمها إذا اتصل بها حرف جرّ مباشرة، فقد نقل البغدادي عن الشجري: "أنّ حذف وتسكين الميم لغة، قال: ومن العرب من يقول: لم فعلت، بإسكان الميم"⁽⁵⁾.

وقد حظيت الأولى والثانية برضا النحاة وقبولهم، فجعلوها القياس المطرد الواجب اتّباعه، ويرى ابن مالك: أنّ اللهجة الرابعة جائزة الاستعمال في السعة و الاختيار من غير أن يحكم عليها بالندرة أو بالضرورة، وحكم عليها الزمخشري

1 - سورة النبأ، الآيتان (2،1).

2 - ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4/206.

3 - ديوان حسان بن ثابت، ضبط وتصحيح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ص199.

4 - ينظر: شواهد التوضيح، ص 215.

5 - شرح أبيات مغنى اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف نجاتي، منشورات دار

المأمون، ط1، ج5/219.

بالقلّة؛ لأنّ فيها رجوعاً إلى الأصل، ووصفت اللهجة الأخيرة بالجواز في ضرورة الشعر وحدها⁽¹⁾.

الغلط:

يرى النحاة أنّ العطف على اسم (إنّ) التوكيدية بالرفع قبل أن يأتي خبرها، وكذلك توكيد اسمها بالرفع قبل استكمال خبرها، من الأساليب التي يغلط فيها بعض العرب.

جاء في الكتاب: "اعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان"⁽²⁾.

وهذا الأسلوب الذي حكم عليه سيبويه بالغلط قد جاء في القرآن الكريم وقراءاته، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁾، في غير قراءة أبي وابن كثير⁽⁴⁾، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾⁽⁵⁾، قرأ أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي برفع اللام في (كله) وقرأها الباقر بالنصب⁽⁶⁾.

وقد اختلف النحاة في الحكم على هذه الأساليب، وخاصة رفع المعطوف على اسم (إنّ) قبل استكمال خبرها، فوصفه سيبويه بالغلط، وحكم عليه ابن مالك

1 - ينظر: شواهد التوضيح، ص 161 ، 162، شرح التسهيل، ص 314 ، 315، الكشاف، ج4/206، مغني اللبيب، ج1/299.

2 - الكتاب، لسبويه، ج2/155.

3 - سورة المائدة، الآية (69).

4 - ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1/1033.

5 - سورة آل عمران، الآية (154).

6 - ينظر: النشر في القراءات العشر، ج2/ص272.

بالندرة، وأجازه الكسائي، وكذلك الفراء، إلا أنه يشترط أن يكون اسم (إِنَّ) ممّا لا تظهر عليه الحركات الإعرابية⁽¹⁾.

وقد عمل غالب النحاة لتستقيم قاعدتهم مع التأويل، فذكروا وجوهاً عديدة يصح بها في نظرهم رفع لفظة (الصَّابِؤُونَ) في الآية الأولى المعطوفة على اسم (إِنَّ)، وسنقوم بطرح تأويلات النحاة لنرى كيف عملوا حتى تستقيم هذه اللفظة مع قاعدتهم:

- 1- أن تكون لفظة (الصَّابِؤُونَ) مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف.
- 2- أن تكون مرفوعة بالعطف على اسم (إِنَّ)، لأنه كان قبل دخول (إِنَّ) مرفوعاً بالابتداء، أي مرفوعة على المحل.
- 3- أن تكون معطوفة على (إِنَّ) و ما عملت فيه.
- 4- أن تكون معطوفة على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير⁽²⁾.

إنَّ تأويل هذه الأساليب الموثقة حتى تستقيم مع القاعدة بعيداً عن السَّماع، مع وصف النحاة لها بالغلط.

الضرورة الشعرية:

مصطلح الضرورة الشعرية أراد النحاة من خلاله الاستدلال على أسلوب معين لا يجوز في الكلام في حال السعة والاختيار، والشاعر عندما يرتكب الضرورة الشعرية لإقامة الوزن أو القافية إنما يرجع إلى أصل لغوي متروك من أصول اللغة، أو يحاول وجهاً من وجوه القياس، فإذا لم يعتمد الشاعر على أحد هذين الأصلين في ارتكاب الضرورة الشعرية غُدَّ صنيعه عند النحاة من قبيل الخطأ. مثلاً الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف من أسماء الصرف،

1 - ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد حركات، دار الكتاب العربي، ص 66، معاني القرآن، ج1/310 ، 311.

2 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، هامش ط، ص 358.

وإذا منع الشاعر من الصرف اسماً حقه الصرف، اعتبر عمله هذا من قبيل الخطأ؛ لأنَّ فيه خروجاً عن القياس والأصل⁽¹⁾.

وبين النحاة اختلاف في تحديد الضرورة تحديداً قاطعاً وخاصةً بين سيبويه وابن مالك، فسيبويه كما يفهم من خلال حديثه عن الضرورة الذي جاء في مواضع كثيرة من كتابه، يرى أنَّ الضرورة جائزة في الشعر على اضطرار من الشاعر إليها مع عدم جوازها في النثر وحال السعة، إلا في استخدام ضعيف أو أسلوب خاطئ، فهو يقول: "إنَّ المجازاة بـ (إذا) ضرورة شعرية حال لجوء الشاعر إلى ارتكابها، أمَّا استعمالها في الكلام فخطأ"⁽²⁾، ويرى أنَّ وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة من ضرائر الشعر التي لا يجوز إلا في كلام ضعيف⁽³⁾.

أمَّا ابن مالك فيرى أنَّ الضرورة إذا استخدمها الشاعر في نظمه مع تمكّنه من استعمال الأصل والرجوع إليه من غير إخلال بالوزن أو القافية، أو وردت الضرورة في نثر وأمكن القياس عليها فليست بضرورة، قال في تعليقه على هذا البيت من [الطويل]:

أَبِيئُكُمْ قَبُولِ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ⁽⁴⁾

فهذا الاستعمال - اقترن الفعل بعد كاد بأن - مع كونه في الشعر ليس بضرورة لتمكن الشاعر أن يقول:

لَدَى الْحَرْبِ تُغْنُونَ السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ * *

وأنشد سيبويه من [الطويل]:

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً وَاجِدٍ * * وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ⁽¹⁾

1 - ينظر: المقتضب، لمحمد بن يزيد الميزد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3/354.

2 - الكتاب، لسيبويه، ج3/61، 62، ج1/48.

3 - ينظر: المصدر نفسه.

4 - البيت غير منسوب لقائله، ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9/ص282281.

بنصب (أفعله) بعد كاد، وقال: أي سيبويه: أراد بعد ما كدت أن أفعله، فحذف (أن) وأبقى عملها، وفي هذا إشعار باطراد واقتران خبر كاد ب (أن)؛ لأنَّ العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرّد ثبوته⁽²⁾.
وسيبويه ينصُّ على أن هذين الاستعمالين من قبيل الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر⁽³⁾.

وابن مالك لا يصف أسلوباً ما بأنه ضرورة إلا بعد أن يفقد جميع الوسائل ولو ارتكب في ذلك الشطط والتجأ إلى القياس والحمل والعلّة، أمّا سيبويه فيقول بالضرورة وإن وجد لها مشابه في كلام العرب.

وفي كتاب سيبويه وشواهد التوضيح لابن مالك، شواهد كثيرة تبين بوضوح عن اختلافهما في فهم الضرورة الشعرية، إذ نجد شواهد كثيرة في الكتابين اعتبرها سيبويه من قبيل الضرورة وحكم ابن مالك بصحة استعمالها في الشعر والنثر معاً⁽⁴⁾.

وما يهّمنا في هذا المقام هو صلة الضرورات الشعرية بالمصطلحات التي استخدمها النحاة في النحو العربي، كالسماع مثلاً الوارد عن العرب والمتمثل في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، وقد وُجِدَت كثير من الضرورات الشعرية التي قصر النحاة استخدامها على النظم قد جاءت في لهجات العرب المنسوبة إليهم، وقرأ بها القُرّاء المجيدون في كتاب الله تعالى، وهذه بضعة أمثلة تبين ما صنع النحاة من خلالها:

1- هاء الكناية الدالة على الغائب المفرد المذكر:

- 1 - البيت لعامر الهذلي، ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2006م، 1427هـ، ج2/ص.392.
- 2 - ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 101 ، 102.
- 3 - ينظر: الكتاب، لسيبويه، ج3/ 12، ج1/307.
- 4 - ينظر: الكتاب، لسيبويه، ج3/64، 65، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص133، 135.

ذكر سيبويه والمبرد أنّ هاء الغائب إذا كان قبلها حرف متحرك جاز للشاعر في الضرورة أن يحذف ما ينشأ عن إشباع حركتها من حرف مَدٍّ - واو أو ياء - إذا لم يكونا من أصل الكلمة كما في: (هو) و (هي)⁽¹⁾.
وقد احتج النحاة على هذه الضرورة بعدة شواهد شعرية منها قول الشاعر من [الطويل]:

فَإِنْ يَكُ غَنًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِي هِيَ لِنَفْسِهِ مُقْنَعًا⁽²⁾

بكسر الهاء في (لنفسه) غير مشبعة الحركة حتى تصبح (ياءً).
وقد جاء حذف حرف المدّ الناتج من إشباع حركة (هاء) الغائب المذكر في قراءات متواترة موثقة متصلة السند عديدة، مع بقاء حركة هاء الغائب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾⁽⁴⁾.

ويعتبر المبرد أنّ حذف حركة هاء الغائب وتسكينها من أشدّ الضرورات⁽⁵⁾، وقد قرئت الآيتان السابقتان بتسكين هاء الغائب المذكر، وكذلك في هاتين الآيتين، قال تعالى: ﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا﴾⁽⁷⁾، وغيرها من القراءات المتواترة التي جاءت بتسكين هاء الغائب أو حذف إشباع حركتها مع تحرك الحرف الذي قبلها⁽⁸⁾.

1 - ينظر: الكتاب، لسيبويه، ج1/28 - 30، المقتضب، ج1/77.

2 - البيت لمالك بن خريم الهمداني، ينظر: سر الفصاحة، تأليف: ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط 1402هـ، 1982م، ص125.

3 - سورة آل عمران، الآية (145).

4 - سورة الشورى، الآية (18).

5 - ينظر: المقتضب، ج1/39.

6 - سورة النساء، الآية (115).

7 - سورة البلد، الآية (7).

8 - ينظر: النشر في القراءات العشر، ص 304 - 313، البحر المحيط، ج2/499، حجة القراءات، ص166 وما بعدها.

وقد نُسبت هذه الاستعمالات إلى العرب، حيث جاء في لسان العرب: أنَّ اللحياني أسند إلى الكسائي قوله: سمعت أعراب بني عُقيل وكلاب أنَّهم يرفعون الهاء في الرفع ويرفعون بغير تمام، ويجزمون في الخفض ويخفضون بغير تمام فيقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾⁽¹⁾ بالجزم، ولربه لكنود، بغير تمام⁽²⁾.
وورد في الخصائص أنَّ أبا الحسن حكى أنَّ سكون الهاء في هذا النحو لغةٌ لأزد السُرارة⁽³⁾.

وهذه الضرورة إذ قد تكلم بها العرب، وأيدتها القراءات القرآنية المتضافرة، ولكن خالفت ما أصَّله النحاة.

2- الفصل بين المتضايقين بمعمول اسم الفاعل أو معمول المصدر:

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾⁽⁴⁾.
قرأ ابن عامر بنصب لفظة (أولادهم) وجر لفظة (شركاؤهم)⁽⁵⁾.
وقرأ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾⁽⁶⁾.
بنصب (وعده) وجر (رسله)⁽⁷⁾.

قال النحاة: إنَّ الفصل بين المتضايقتين حتى ولو كان بالجار والمجرور أو بالظرف، هو من أقبح الضرورات في الشعر، وأنكروا هذه القراءة، وحكموا عليها بالقبح وتناول بعضهم كالرضي الذي أنكر تواتر القراءات السبع، وقال: في قراءة

1 - سورة العاديات، الآية (6).

2 - ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم الأنصاري، مطابع كوستا تسوماس وشركاه، ج3/2، 367، البحر المحيط، ج3/71، ج502/8.

3 - ينظر: الخصائص، الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2. ج1/128، البحر المحيط، ج5/226.

4 - سورة الأنعام، الآية (137).

5 - ينظر: حجة القراءات، ص273.

6 - سورة إبراهيم، الآية (47).

7 - ينظر: الكشاف، للزمخشري، ج2/384.

ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع إن ذهب إليه بعض الأصوليين⁽¹⁾.

وتابعه ابن خالويه والزمخشري، في أنَّ ابن عامر إنَّما قرأ بهذا الوجه اتِّباعاً لخط المصحف الشامي، إذ لفظة (شركاؤهم) مكتوبة بالياء⁽²⁾، ولكن ابن مالك يجيز هذا الاستعمال حال السعة والاختيار، وتابعه شراح ألفيته⁽³⁾.

اللحن والخطأ والرداءة:

وصف النحاة كثيراً من القراءات المتواترة سنداً والمتصلة روايةً والمنقولة مشافهةً وسماعاً بهذه الأوصاف التي تدل على رفض النحاة لهذه القراءات، وسنورد بعض الأمثلة التي تُظهر مدى اعتداد النحاة بقواعدهم ودفاعهم عن أطرافها في وجه السماع المتواتر والموثق. فهذا أبو عمرو بن العلاء يلجأ إلى تسكين حرف الإعراب في بعض قراءاته، وقد نُقل

عنه أنَّ ذلك جاء في لهجة تميم وأسد، خاصةً في الحرف المرفوع، ومع ذلك نسب النحاة اللحن إلى قراءاته هذه⁽⁴⁾.

تحقيق الهمزتين في القراءة وُصف من قبل النحاة - وخاصةً سيبيويه - بالرداءة، مع أنَّهم ينسبونه إلى لهجة بني تميم، وكذلك تحقيق الهمز في لفظتي (نبي وبرية)⁽¹⁾.

1 - ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج2/261.

2 - ينظر: معاني القرآن، ج1/357، الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العالي مكرم، دار الشروق، 1981م، ص 151. الكشف، للزمخشري، ج2/540.

3 - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1410، هـ، 1990م، ص 160، 161، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3/173 - 195.

4 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م، ج2/402، النشر في القراءات العشر، ج2/212-214، البحر المحيط، ج1/206.

إدغام الراء في اللام جاء في قراءة أبي عمرو بن العلاء، وقد قال الزمخشري عن هذه القراءة: مدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين⁽²⁾.

ومثل هذه المصطلحات أيضاً استخدم النحاة ألفاظ المنع والقبح والغرابة في رفض الأساليب المخالفة لتقواعدهم.

فقد جاء في شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ومن جهة الاستثناء المفرغ إنّما يجيء في غير الموجب امتنع: مازال زيد إلاّ عالماً⁽³⁾.

وهذا الأسلوب الذي منع استخدامه الرضيّ، ورد في قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾⁽⁴⁾.

والسهيلي لا يجيز دخول السين على خبر المبتدأ الذي لم تدخل عليه (أن)، حيث قال: ولذلك قبح زيداً سأضرب، وزيدٌ سيقوم، وقال: فأما مع عدم (أن) فيقبح ذلك⁽⁵⁾.

وقد جاء هذا الاستعمال الموصوف بالقبح في آيات قرآنية كثيرة، نكر منها عبد الخالق عضيمة ثلاث آيات في سورة النساء وحدها، منها قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽⁶⁾.

1 - ينظر: الكتاب، لسبويه، ج3/555، المقترض، ج1، ص156. البحر المحيط، ج1/647. الجامع لأحكام القرآن، ج1/184.

2 - ينظر: الكشاف، ج1/407.

3 - ينظر: شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب، ج2/106.

4 - سورة التوبة، الآية (110).

5 - ينظر: نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطابع الشروق، بيروت، 1978م، ص122.

6 - سورة النساء، الآية (162). ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق، عضيمة، مطبعة السعادة، 1973م، ص10.

وذكر صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف: أمّا ما حُكي عن العرب، من قوله: التقت حلقتا البطنان، وقول آخر: ثلثا المال، فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف من (حلقتا البطنان وثلثا المال)، وما أشبههما لالتقاء الساكنين، وإن صحّ ما حكيموه عن أحد من العرب فهو من الغريب النادر الذي لا يقاس عليه ولا يعتد به لقلته⁽¹⁾.

والتقاء الساكنين الذي وُصف عند ابن الأنباري بالغريب الذي لا يُعرّف، جاء في قراءاتٍ سبعية، منها قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾⁽²⁾، بتسكين ياء (محيائي)، وقرأ بقية السبعة لفظة (مماتي) بسكون الياء أيضاً⁽³⁾، وغيرها من القراءات المتواترة التي جاءت باللقاء الساكنين.

من خلال البحث والدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:

- 1- أطلق النحاة على القراءة المخالفة لأصولهم ألفاظاً عديدة تدل على رفضهم لبعض القراءات القرآنية، ومن هذه الألفاظ: القلة والضعف والغرابة والخطأ واللحن والرداءة والنُدرة وغيرها من الأوصاف.
- 2- نجد بعض النحاة أطلقوا هذه المصطلحات على أساليب معينة أجازوها في الشُّعر وحده، كما ردُّوا كذلك أساليب نثرية جاءت عن العرب.
- 3- مصطلح الشذوذ كثير ما يستخدمه النحاة في ردّ القراءة القرآنية المخالفة لقواعدهم وجاءت على خلاف الأصل الذي أصّلوه، ولا يلتفتون إلى تواتر القراءة في السند واتصاله، وأنها منقولة عن قرءاء اشتهروا بالدقة في النقل والتثبت من الرواية.

1 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/666، 667.

2 - سورة الأنعام، الآية (162).

3 - ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع الشروق، بيروت، ط1، 1974م، ص279.

4- وُجِدَتْ كَثِيرٌ من الضرورات الشَّعرية التي قصر النحاة استخدامها على النظم قد جاءت في لهجات العرب المنسوبة إليهم، وقرأ بها القُرَّاء المجيدون في كتاب الله تعالى.

5- من خلال تلك المصطلحات أنكر بعض النحاة ما جاء من أساليب سماعية ورفضوها مع توقُّر السَّماع والرِّواية عن العرب، وقرأ بها في كتاب الله تعالى، ووردت في استعمالات صحيحة عن العرب.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
- (أصول النحو عند ابن مالك)، تأليف: خالد سعد محمد شعبان، مكتبة الآداب، ط1، 1427هـ - 2006م.
- (الإتصاف في مسائل الخلاف)، عبد الرحمن بن أبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر: بيروت - لبنان، ط6.
- (البحر المحيط)، أبو حيان، محمد بن يوسف، تصحيح: محمد بن شقرون، مطبعة السعادة، ط1.
- (التبيان في تفسير القرآن)، تأليف: أبو جعفر محمد الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العامل.
- (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ابن مالك، تحقيق: محمد حركات، دار الكتاب العرب.
- (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م.
- (الحجة في القراءات السبع)، ابن خالويه، تحقيق: عبد العالي مكرم، دار الشروق، 1981م.
- (حجة القراءات)، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع الشروق: بيروت، ط1.

- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريقي، إميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية: بيروت.
- (الخصائص)، ابن جنّي، دار الكتب المصرية، 1371هـ - 1952م.
- (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، محمد عبد الخالق عزيمة، مطبعة السعادة، 1973م.
- (ديوان حسان بن ثابت)، ضبط وتصحيح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، 1980م.
- (ديوان عروة بن الورد و السموأل)، دار بيروت للطباعة والنشر، 1980م.
- (سرّ الفصاحة)، تأليف: ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، طبعة 1402 هـ، 1982م.
- (شرح أبيات مغني اللبيب)، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رياح، أحمد يوسف نجاتي، منشورات دار المأمون، ط1.
- (شرح التسهيل)، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1990م.
- (شرح التصريح على التوضيح)، خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط1.
- (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب)، تأليف: محمد بن الحسن الإسترآبادي، تحقيق: عبد الرحمن خليفة، مطبعة محمد علي صبيح، 1926م.
- (شرح صحيح البخاري)، تأليف: أبو الحسن علي بن خلف عن الملك بن بطلال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد: الرياض.
- (شرح المفصل)، ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي، مكتبة المتنبّي: القاهرة.
- (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب: بيروت - لبنان.
- (الكتاب)، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، 1968م.
- (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، محمد بن عمر الزمخشري، حقق الرواية: محمد الصادق القمحاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، 1972م.
- (لسان العرب)، ابن منظور، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي .

- (المحتسب)، تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.
- (معاني القرآن)، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب: بيروت، ط2.
- (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان، ط1.
- (المقتضب)، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت.
- (نتائج الفكر في النحو)، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطابع الشروق: بيروت، 1978م.
- (النشرفي القراءات العشر)، محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى.